دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية؛ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يونس محمد خلف محمد[1]، شلير عبد الرحمن رشيد[2] ، محمد حويش علاوي الشجيري[3]

[1،2]قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كوردستان، العراق
[3] قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العراق

المستخلص

تستهدف الدراسة تقييم وتحليل دور تبني IFRSs في تعزيز التنمية الاقتصادية وبغرض تعزيزهدف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي الرياضي، بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لعينة عمدية من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، فضلا عن النشرات الرسمية للسوق للمدة من (2017-2021). إذ تمثلت عينة الدراسة في (14) مصرفا وشركة مدرجة في السوق ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المنهج الاحصائي الاستدلالي، إذ تم اختبار العلاقات باستخدام برنامج EViews ، وتاسيسا على ما تقدم، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها وجود علاقة وتأثير جوهري لتبني IFRSs في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من ابرزها ضرورة قيام الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة في العراق بالاهتمام بشكل أكبر بموضوع إلالزام بتبني (IFRSs) في جميع الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمختلف القطاعات، لما تتمتع به من مميزات كبيرة تُسهم بشكل فعال وكفوء في جودة العمل المحاسبي، فضلاً عن متابعة تطبيقها بصورة مستمرة وهذا سينعكس بشكل ايجابي على المستوى الاقتصادي للبلد، الاهتمام باستكمال تهيئة البيئة العراقية والوقوف على مدى قدرة كافة القطاعات في التحول إلى تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في ضوء الاستفادة من تجارب الدول التي اتخذت خطوات جادة في التوافق مع هذه المعايير.

مفاتيح الكلمات: معايير الإبلاغ المالي الدولية ، التنمية الاقتصادية، سوق العراق، للاوراق المالية، كفاءة السوق المالي.

1. المقدمة [1]

لقد أصبحت في الآونة الأخيرة، اتجاهات التنمية في الاقتصاد العالمي لها تأثير كبير على توافق التقارير والإجراءات المحاسبية من خلال تبني معايير الأبلاغ المالي الدولية IFRSs في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، بعد أن أصبحت اقتصادات العالم مترابطة بشكل متزايد. مما يتعين على المحاسبة التكيف من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع الأعمال، إذ أصبحت IFRSs جزء من البنية التحتية المحاسبية التي تساعد الدول على تعزيز نموها الاقتصادي. وعلى هذا الأساس ولدت الحاجة للتفكير في دراسة ماهية الإصلاحات الضرورية المساهمة في تحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والاقتصادي المطلوب في ظل اقتصاد السوق الحر، من أجل المساهمة في التحول السليم تجاه نظام اقتصاد السوق وتلبية متطلباته.إذ تقوم الدراسة الحالية على إن IFRSs تعد أحد أبرز عوامل الإصلاح الذي يحقق التوافق المطلوب والناجح بين النظام المحاسبي والاقتصادي، نظرا لتماثل القاعدة الفكرية والتطبيقية للنظامين انطلاقا من كونها ينطلقان من أهداف ومبادئ أنتجتها البيئة الدولية نفسها اقتصاديا ،وسياسيا ،وثقافيا. وبالتالي سيسهم في نجاح توحيد الأنظمة المحاسبية المتعددة على قاعدة فكرية وتطبيقية واحدة فضلا عن مساهمته في استكمال وإنجاح عملية تبني نظام اقتصادي حر متكامل..

2.لإطار المنهجي العام للدراسة :

2.1 مشكلة الدراسة

يعد فشل جهود التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية أحد أبرز المشاكل التي تتطلب ضرورة القيام بإصلاح اقتصادات هذه الدول لكي تتخلص من المأزق التنموي عن طريق تبني عملية تصحيح تنموية تدفع باتجاه الاستقرار والنمو، وكان

[1] . مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٢ (٢٠٢٦)
أُستلم البحث في ٢٨ آيار ٢٠٢٤؛ قُبل في ٢٦ حوزيران ٢٠٢٤

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٢ تموز ٢٠٢٦
البريد الإلكتروني للمؤلف: younis.khalef@uod.ac
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٦ يونس محمد خلف محمد، شلير عبد الرحمن رشيد، محمد حويش علاوي الشجيري .هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40.

توجه معظم الدول نحو تبني اقتصاد السوق بعد فشل النظام الاقتصادي المخطط في تحقيق الرفاه والنمو الاقتصادي المنشود، وقطعت العديد من الدول شوطا كبيرا باتجاه إقامة اقتصادات تستند إلى " اقتصاد السوق الحر" وصولا إلى التنمية الاقتصادية المنشودة (المعموري وآل طعمة، 2014). ولعل من أهم أسباب عدم نجاح خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو عدم توافر معلومات المالية ذات الجودة العالية، الأمر الذي يلقي على المحاسبة مسؤولية كبيرة للسعي نحو توفير المعلومات المالية المفيدة في اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والرقابة وتقويم الأداء (أدم وآخرون، 2015) لذا فأن المحاسبة مجال لا يبدو أنه بمنأى عن الاضطرابات الاجتماعية،والسياسية ،والاقتصادية وهو الجزء الأكثر أهمية في عملية التحول، (Nhu, 2010). إن تبني IFRSs من شأنه أن يحقق لمتخذي القرارات في أسواق المال القابلية على مقارنة المعلومات المالية على مستويات كبيرة وواسعة، إذ إن تبني هذه المعايير بطريقة دقيقة ومتناسقة لها تأثير إيجابي على الأسواق المالية، وبالتالي فأنها تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية ، تخفيض تكلفة رأس المال و تحسين تدفق رؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي (Daske et al., 2008: 1085-1142) لذلك فان الدراسة الحالية تطرح تساؤلا بحثيا رئيسا يتمثل بالآتي: إلى أي مدى يمكن أن يسهم تبني IFRSs في تعزيز التنمية الاقتصادية؟

2-2 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا إلى تقييم وتحليل دور تبني IFRSs في تعزيز التنمية الاقتصادية.

3-2 أهمية الدراسة: تستند أهمية الدراسة الى دوره في تحقيق الإسهامات النظرية والتطبيقية الآتية:

3-2 أهمية الدراسة: تستند أهمية الدراسة الى دوره في تحقيق الإسهامات النظرية والتطبيقية الآتية:

1. المساهمة العلمية في التعبير عن موضوع بالغ الأهمية، فقد احتل موضوع علاقة تبني IFRSs بفاعلية الاقتصاد العالمي والاستثمار الأجنبي وكفاءة أسواق المال ثم على التنمية الاقتصادية أهم النقاشات العالمية في الآونة الأخيرة.
2. توفر قوة دافعة للتصورات المستقبلية للعلاقة بين المحاسبة والاقتصاد والتعاون المستقبلي.
3. إيضاح الآثار المترتبة لتبني IFRSs على المستوى المحلي وانعكاسات ذلك وتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. المساهمة في تفعيل تبني IFRSs في العراق وإمكانية تطبيقها في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتعريف الجهات المختصة بأهمية تلك المعايير للنظام المحاسبي والاقتصادي بما يسهم في استقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي وبما يحقق الكفاءة السوقية والوصول الى التنمية المنشودة.
5. المساهمة في مقارنة نتائج المتغيرات المدروسة بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية بغية تعريف الجهات المختصة بضرورة تحويل أسلوب تبني IFRSs في العراق من الأسلوب الجزئي إلى أسلوب التطبيق المتكامل لتشمل جميع القطاعات المكونة للسوق.

4-2: فرضية الدراسة : تتبنى الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة الموضوعة وأهدافها اختبار الفرضية الآتية: هناك علاقة وتأثير ذا دلالة إحصائية لتبني IFRSs في التنمية الاقتصادية في البيئة العراقية على مستوى قطاع المصارف.

5-2: أنموذج الدراسة : يوضح الشكل (1) الأنموذج الافتراضي لعلاقات الدراسة التي تتوجه إلى اختبارها:

المتغير المستقل: تبني معايير الابلاغ المالي الدولية
مقاس من خلال جودة الابلاغ المالي باستخدام نموذج (PLLS)

↓

المتغير التابع: التنمية الاقتصادية
مقاس من خلال كفاءة السوق المالي باستخدام مؤشرات كفاءة السوق

شكل (1) أنموذج الدراسة

المصدر:من إعداد الباحثين

2-6: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

في سبيل تحقيق هدف الدراسة فقد تم تبني المناهج والأدوات الآتية:

الجانب النظري: بهدف بناء إطار نظري علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها تم تبني المنهج الاستقرائي في وصف متغيرات الدراسة وعلاقاتها في إطارها النظري من خلال الاعتماد على المصادر النظرية المختلفة من الكتب، والدوريات، **والنشرات، والرسائل كمصادر لجمع البيانات في** إطار هذا الجانب من الدراسة والتحليل.

الجانب التطبيقي: تم تبني المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية ونشرات سوق العراق للأوراق المالية، كما تم استخدام المنهج الاستدلالي الكمي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال استخدام أدوات التحليل الإحصائي الاستدلالي.

2- 7: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بما يأتي:

الحدود المكانية: تتمثل بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: تتمثل تلك الحدود بالمدة الزمنية (2017-2021).

2-8 :محددات الدراسة:

إن لكل دراسة صعوبات ومحددات وبدونها يمكن الوصول الى أقصى فائدة متوقعة، وتمثلت أهم المحددات بـ:

1. تأثير الظروف الأمنية والصحية مثل تفشي وباء كورونا والذي يؤثر في مجمل أداء الشركات المبحوثة والتي أهملت الدراسة ذلك التأثير .
2. عدم توافر البيانات المتكاملة المنشورة للشركات المدرجة في العراق للأوراق المالية.
3. ارتفاع مستوى دوران الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، سواء كان يتمثل في التوقف عن التداول لمدد زمنية قصيرة ،أو طويلة ،أو الشطب من الأدراج مما يؤثر على حجم العينة.

3. دراسات سابقة وإسهامات الدارسة

دراسة (ثابت و ذنون، 2017) ورقة بحثية "طرق تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها في تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق "

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة واقعية تؤثر في البناء المالي والاقتصادي للعديد من المؤسسات الرامية الى الإسهام في عملية البناء والإعمار، وذلك من خلال الوقوف على آلية يمكن من خلالها تكييف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو إعادة صياغتها، بسبب كون المعايير المذكورة قد تم وضعها في بيئة تختلف بشكل كبير عن البيئة العراقية،

لذا كان لزاماً أن يتم وضع أسساً لتكييفها وإعادة صياغتها للتمكن من استعمالها في البيئة العراقية ، وذلك للدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه في التقليل من آثار الأزمات المالية غير المتوقعة، فضلاً عن انعكاسها الإيجابي على منظومة البناء الاقتصادي في الدولة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بأهم المصادر والأدبيات المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكذلك المنهج التحليلي من خلال توزيع عدد من الاستبانات على شريحة المحاسبين في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحليلها باستعمال أدوات المنطق المضبب، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها، أن IFRSs غير مجدية في البيئة العراقية ما لم يتم إجراء تغييرات طفيفة في بعض منها وكبيرة في البعض الآخر، لكن دون المساس بجوهرها الأساس، كذلك فإن بقائها على الصيغة الحالية يكون له آثار سلبية على الواقع الاقتصادي في الدولة..

وعليه فان تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية يكمن في إن هذه الدراسة أخذت جانب معين من الدارسة الحالية والمتمثل بمعالجة مشكلة واقعية تؤثر في البناء المحاسبي والاقتصادي، وذلك من خلال الوقوف على آلية يمكن من خلالها تكييف IFRSs، إلا أن اختلافها في هذا الجانب بأن هذه الدراسة ركزت على ضرورة إجراء تغييرات في بعض المعايير قبل تطبيقها على عكس من الدراسة الحالية التي أيدت التطبيق الحرفي لتلك المعايير، كما إن هذه الدراسة ركزت على الجانب النظري التحليلي في حين إن الدراسة الحالية أخذت الجانب التطبيقي من خلال عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

دراسة (سلمان و جاري ، 2017) ورقة بحثية "توافق البيئة العراقية مع معايير IFRSs وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

سعت الدراسة إلى بيان مدى توافق البيئة العراقية بكل متغيراتها (الثقافية ،والاجتماعية والسياسية ،والقانونية ،والاقتصادية مع IFRSs، وهل ينبغي التوافق أم التوحيد. وفي أحد أهم القطاعات الحيوية في الحياة الاقتصادية وهو القطاع المصرفي خصوصا". فالدراسة تركز على كيفية توافق البيئة المحلية لتطبيق هذه المعايير وهل ينبغي التطبيق الحرفي كما هو إلزام البنك المركزي أم ينبغي تطبيق معايير عراقية تتوافق مع المعايير الدولية وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة العراقية، من خلال مؤشرات الأداء المالي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومدى التأثير في جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق خصائصها الأساسية والمساندة من خلال تطبيق IFRSs. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن تطبيق IFRSs في القطاع المصرفي أثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد للمصارف.

وعليه فان تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية يكمن في إن هذه الدراسة أخذت جانب معين من الدارسة الحالية والمتمثلة بانعكاسات IFRSs على جودة الإبلاغ المالي وتطبيقها على البيئة العراقية، إلا إن اختلافها يكمن في إن هذه الدراسة أخذت مؤشرات الأداء المالي لقياس جودة الإبلاغ المالي على عكس من الدراسة الحالية التي أخذت نموذج PLLS مخصص خسائر القروض لقياس جودة الإبلاغ المالي كبعد لتحقيق التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الاقتصادي.

دراسة (ثابت وآخرون، 2018) " ورقة بحثية " دور معايير الإبلاغ المالي في التنمية الاقتصادية دراسة تجربة الجزائر خلال الفترة (2005 -2017)"

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير العوامل المحاسبية وكجزء لا يتجزأ من العوامل المؤسسية على التنمية الاقتصادية وإلى أي مدى يمكن أن تساهم IFRSs في تحقيق التنمية في الجزائر، إذ تهدف الدراسة إلى مناقشة الأدوار الاقتصادية والوظيفية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على المستوى الكلي وكذلك مكانة المحاسبة والتدقيق في نظريات الاقتصاد السياسي، ولتحقيق ذلك تمت مقارنة مجموعةمن المؤشرات الاقتصادية ،والسياسية ،والمحاسبية ،والاجتماعية ،والتعليمية وغيرها التي تعود للجزائر للمدَّة 2005-2017. ، وقد استخدمت التحليل الهرمي للخلايا. توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية ترتبط إيجابيا مع العوامل المالية،والضريبية والسياسية،والاجتماعية،والمحاسبية ،والتعليمية والتكنولوجية، وفيما يخص العوامل المحاسبية تُبين النتائج أنه يمكن لنظام الإبلاغ المالي أن يؤدي أدوارا أكثر إيجابية في بناء الشفافية ومكافحة الفساد ،واختيارالاستثمارات ،وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين السلوك المالي ووظائف الحوكمة للشركات المدرجة ،وكفاءة تخصيص رأس المال، والتكامل الاقتصادي الدولي.

وعليه فان تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية يكمن في أن هذه الدراسة أخذت جانب معين من الدارسة الحالية والمتمثل بالبعد التنموي لـIFRSs والأدوار الاقتصادية والوظيفية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا أن اختلافها يكمن في أن هذه الدراسة ركزت على مؤشرات التنمية الصادرة من المؤسسات الدولية للبيئة الجزائرية على عكس الدراسة الحالية التي أخذت مؤشرات كفاءة السوق الفعلية لقياس البعد التنموي لـIFRSs في البيئة العراقية.

دراسة (ياسين و خير الدين، 2019) ورقة بحثية " قياس كفاءة سوق الأوراق المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية

سعت الدراسة إلى قياس كفاءة سوق الأوراق المالية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، إذ تهدف الدراسة إلى اختبار مدى وجود السير العشوائي لأسعار الأسهم، من خلال الطرق الإحصائية المستعملة والمعتمدة على السلاسل الزمنية كاختبار التوزيع الطبيعي ،واختبارالاستقرارية ،واختبار ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون ،واختبار KPSS، وكيف يؤثر هذا على التنمية الاقتصادية، وقد حاولت الدراسة معالجة المشكلة من خلال أكثر من منهج، أوله منهج التحليل الوصفي، والذي قام بمراجعة الأدبيات والتحليلات النظرية والدراسات التطبيقية التي وردت في هذا الموضوع، أما المنهج الثاني فتمثل في منهج التحليل القياسي للسوق المالي الأردني (مؤشرات السوق) للمدَّة الممتدة من (2000-2016). وتوصلت الدراسة إلى إن الأسواق المالية تشكل حلقة اتصال بين الادخار والاستثمار ويمكن أن تؤثر فاعلية الأسواق المالية وكفاءتها تأثيرا إيجابيا على التنمية الاقتصادية.

وعليه فان تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية يكمن في إن هذه الدراسة أخذت جانب معين من الدارسة الحالية والمتمثلة باثر كفاءة سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية من خلال الدراسة التطبيقية لمؤشرات كفاءة السوق، إلا إن اختلافها يكمن في هذا الجانب في بيئة التطبيق واختلافاتها.

دراسة (Hakim & Anas, 2015) ورقة بحثية " IFRSs adoption strategies and theories of economic development Effects on the development of emerging stock markets."

"استراتيجيات تبني (IFRS) ونظريات التنمية الاقتصادية وتأثيرها في تطوير أسواق الأوراق المالية الناشئة"

هدفت الدراسة إلى استكشاف الافتراضات الأساسية لنظريات التطور الاقتصادي التي قد تدعم أو تقيد استراتيجيات وضع المعايير المحاسبية ذات الصلة وتأثيراتها المحتملة على تطوير أسواق الأوراق المالية الناشئة. ودراسة الارتباط على المستوى المحلي بين

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v9n2y2026.pp71-83

مدى تبني IFRSs وتطوير آليات الإدارة البيئية. وقد استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى لـ 50 اقتصادًا ناشئًا خلال مدَّة تمتد من 2001 - 2007. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى التبني الكامل لتلك المعايير يؤثر بشكل إيجابي وكبير في تطوير سوق الأوراق المالية، وأن التبني الجزئي IFRSs قد لا يكون فقط غير مناسب وغير ذي صلة، ولكنه أيضًا قد يكون ضار وبشكل كبير.

وعليه فان تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية يكمن في إن هذه الدراسة أخذت جانب معين من الدارسة الحالية والمتمثل في أهمية تبني IFRSs في تطوير وتحسين كفاءة أسواق المال، إلا إن اختلافهما يكمن في اختلاف بيئة التطبيق ونوع أدوات التقييم والتحليل المستخدمة.

دراسة (Özcan, 2016) ورقة بحثية " Assessing the effects of IFRS adoption on economic growth: A cross country study "

"تقييم آثار تبني (IFRS) على النمو الاقتصادي: دراسة على المستوى الدولي

هدفت الدراسة إلى إن الدافع الرئيسي لتبني IFRSs هو الرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي وأن تطبيق تلك المعايير يحسن من معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير. في هذه الدراسة، تم استخدام تحليل انحدار بيانات المجمعة من القواعد الدولية لاختبار العلاقة بين IFRSs والتنمية الاقتصادية. وقد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، وتم استخدام معادلة الانحدار للتحقيق في آثار تلك المعايير على التنمية الاقتصادية عبر الدولة. وقد تم اعتماد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن التنمية الاقتصادية، والأنموذج يتضمن مستوى الاستقرار السياسي، ونسبة الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى التعليم وسيادة القانون والتنمية المالية التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة. خلال المدَّة الزمنية بين 2005 و2015. وتتكون عينة الدراسة من 41 دولة اعتمدت IFRSs و29 دولة لم تعتمد بعد IFRSs، وتوصلت هذه الدراسة إلى إن IFRS لها بعض الآثار السياسية على الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المنخفض. ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فمن المهم اعتماد IFRSs، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورفع مستوى التعليم، والحفاظ على الاستقرار السياسي، وتحسين سيادة القانون، والأسواق المالية ،والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعليه فإن تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية يكمن في إن هذه الدراسة أخذت جانبا معينا من الدارسة الحالية والمتمثلة بالبعد التنموي لـ IFRSs، إلا أن اختلافهما يكمن في إن هذه الدراسة ركزت على المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة وتكمن أيضا في اختلاف بيئة التطبيق بين الدراستين.

إسهامات الدراسة الحالية:

1. تعد هذه الدراسة مساهمة في الأدبيات المحاسبية الدولية كونها تناولت موضوعًا مثيرًا للأهتمام .
2. تساهم الدراسة في بيان التركيبة الاقتصادية لهيكل وضع المعايير الدولية، وأثرها في قيادة اتجاه الإبلاغ المالي نحو خدمة كل من المحاسبين والاقتصاديين.
3. إن دراسة المتغيرات الاقتصادية والمحاسبية للبيئة الدولية والعراقية يعطي خصوصية لهذه الدراسة من الناحية التطبيقية.

4-الجانب النظري:

4-1 خصوصية (IFRSs) ومميزاتها:

في ظل تنامي عولمة أسواق المال العالمية والتعقيدات المتسارعة للأعمال الدولية، فضلا عن الضغط المتزايد من أجل وجود مجموعة واحدة من معايير المحاسبة المتناغمة دوليا، قد أدى إلى ضرورة إجراء تغييرات هيكلية لكي تتمكن من مواجهة التحديات الجديدة بفاعلية (حماد، 2006: 5). إذ تم ممارسة ضغوطات كبيرة عليها بغية تجاوز ضعف هيكلها التنظيمي وأجراء تغييرات وإصلاحات هامة لتعزيز استقلالية وشرعية وجودها في عملية وضع معايير المحاسبية الدولية (Nandakumar et al., 2010:15)، والتي تمثلت بشكل أساسي في وضع هيكل جديد تمثل في إنشاء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF)، واستبدال IASC بـ IASB (قادري، 2020 :5) ، وتمت الموافقة على الدستور الجديد من قبل 143 هيئة محاسبية مهنية في 104 دولة على إعادة الهيكلة في عام 2001 (Zeff ,2012 :837-807). وعلى ضوء ذلك تم الموافقة على بقاء كل المعايير التي تم نشرها من قبل IASC ما لم تعدل أو تسحب من قبل IASB ، أما المعايير التي تصدر من قبل IASB فأنها سوف تعرف باسم IFRSs (Nandakumar et al., 2010:15). وكان لـ IASB أهداف رئيسة من أبرزها إصدار IFRSs عالية الجودة ، مفهومة ، قابلة للتنفيذ ومقبولة عالميًا، فضلا عن تطوير IASs الحالي وتعزيز استخدامها ؛ ومراعاة متطلبات إعداد التقارير المالية لاقتصاديات الدول الناشئة من خلال تطوير مجموعة من IFRSs للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم (SMEs)؛ وتحقيق التقارب بين معايير المحاسبة المحلية و IFRSs (Aqel,2012:85)؛ فضلا عن التركيز على إصدار IFRSs على أساس المبادئ" بدلاً من إصدارها على أساس القواعد (Nelson 2003 :91) .

لقد لاقت IFRSs الصادرة عن IASB قبولاً واسعا على المستوى الدولي نظرا لما تتميز به من المميزات والخصوصية، وما تستند إليه من فلسفة خاصة تقوم عليها، ومنها :

1- أولوية مقدمي رأس المال: تعطي (IFRSs) امتيازا خاصا لمولي الوحدة الاقتصادية، إذ تم تطويرها بالتركيز على احتياجات تلك الأطراف من المعلومات بشكل رئيس،إذ تهدف إلى ضمان أن التقارير المالية توفر المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الحاليون والمحتملون ومقدمي الأموال الآخرين من المقرضين والدائنين ، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص رؤوس أموالهم، وقد نص على ذلك صراحة في الإطار المفاهيمي(CF)، إذ جاء فيه "المستخدمين ذوي الأولوية للتقارير المالية ذات الغرض العام هم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون وغيرهم من الدائنين الآخرين، الذين يستخدمون هذه المعلومات لاتخاذ قرارات بشأن شراء ،أو بيع أسهم ،أو أدوات دين ،أو تقديم ،أو تسوية قروض ،أو غير ذلك من أشكال الائتمان" (Raffournier ,2007:23).

2- معايير قائمة على أساس المبادئ: وتعني عملية وضع المعايير اعتمادا على مجموعة من المفاهيم القائمة على أساس مجموعة من التعريفات الاقتصادية العامة، والتي تتيح للممارس استخدام الحكم الشخصي لمعالجة الأحداث الاقتصادية بحسب جوهرها الاقتصادي، مما يؤدي الى إمكانية التعبير عن الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية، لذلك فإن هذا النوع من المعايير يتصف بقدر عال من البساطة والوضوح وقلة الاعتماد على الإرشادات التفصيلية للتطبيق، مما يسهل من تطويرها وفهمها، وتطبيقها (Michael & Laura, 2012 :49) .

3- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: يقتضي أن معايير المحاسبة الدولية تفضل الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية في سبيل أن تكون المعلومات ممثلة بصدق للعمليات والأحداث، أن جوهر العملية لا يتطابق دائما مع شكلها القانوني، لذلك عندما يقع تعارض بين المضمون الاقتصادي لإحدى العمليات مع الشكل القانوني الذي تأخذه تلك العملية ينبغي تغليب المضمون الاقتصادي (حماد، 2006 :95).

يرى الباحثين استنادا إلى ما سبق بأن إعادة هيكلة IFRSF تمثل نقطة أساسية

تمثل في تأكيد التنظيم الذاتي للمحاسبة عابر الحدود المحلية.. إذ على مر السنين غيرت IFRSF هيكلها التنظيمي بشكل كبير ونمت لتصبح لاعبا فعالا وقويا في تنظيم المحاسبة على المستوى الدولي والسعي إلى توسيع نطاق قبول المعايير المصدرة وإضفاء الطابع الإلزامي لتطبيق هذه المعايير، وهو ما يبرر توظيفها للجهات الخارجية المختلفة للعمل على تقديم الدعم والمساعدة والتركيز على التوازن الجغرافي لأعضائها في جميع هيئاتها، والذي من شانه إعطاء فكرة لتنوع الأنظمة الاقتصادية في مختلف دول العالم وهو ما يساعد في إصدار معايير ذات جودة وقبول عالي وبما يتلاءم مع مختلف الاقتصاديات كما أن هناك تأثير دولي يمارس الضغط وبشكل فعال لتبني IFRSs ، وكان ذلك واضحا من خلال تحول قواعد ومبادئ المحاسبية المحلية ولأكثر من مائة دولة واستبدالها بسرعة بمعايير عالمية موحدة للمحاسبة.

4-2- مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها:

تعد التنمية الاقتصادية أبرز قضايا العصر و أحد مشاكل الحاضر وطموحات المستقبل، ويتطلب الخوض في التنمية الاقتصادية، التفريق بين مصطلحي النمو الاقتصادي(Economic Growth) والتنمية الاقتصادية (Economic Development)، فهما يتفقان مع بعضهما في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تكون الزيادة طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما تعني التغيير مع التحسين بفعل حدث أو إجراءات في حالة التنمية الاقتصادية، كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال، أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع نطاقا لكونها تتضمن النمو مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية ،والاجتماعية ،والسياسية (شاهين، 2021 : 2). كما يعد النمو من أهم المواضيع المرتبطة من الناحية النظرية بالتنمية الاقتصادية ولكنه يقيس الجانب الكمي فقط للنشاط الاقتصادي، بينما تعد التنمية الاقتصادية أشمل فهي تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية فضلا عن التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد، وغالبا ما يشار إلى نظريات النمو عندما يتم الحديث عن الدول المتقدمة، ونظريات التنمية عندما نتحدث عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالدول النامية (Haller, 2012:66-71).

ولذلك فإن التنمية ينبغي أن تفهم بوصفها عملية متعددة الأبعاد تتضمن أعادة تنظيم وإعادة توجيه لكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحسين دخل الناس و الانتاج، وهي نموذجيا تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية الاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجهات العامة،وحتى في العادات والمعتقدات (القريشي، 32010).

يرى الباحثين إن التنمية الاقتصادية تشير إلى العمليات والجهود التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد والمجتمع على المدى الطويل. و يتعلق الأمر بزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين جودة حياة الناس. ويعَد تحقيق التنمية الاقتصادية تحديًا شاملاً يتطلب تفعيل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق تلك الأهداف.

4-3- العلاقة النظرية بين IFRSs و التنمية الاقتصادية:

إن الفشل في كثير من خطط التنمية يعزى إلى عدم وجود تقييم فاعل لدور المعلومات في إنجاح هذه الخطط، إذ تكون هذه المعلومات هي العامل الحاسم في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة من خلال الحكم على جدوى المشاريع الاقتصادية وأولوياتها. و كون المعلومات المالية هي نتاج يتغير وفق متغيرات عديدة منها الاقتصادية ، البيئية ،الاجتماعية ،والقانونية التي تشكل بيئة العمل لمهنة المحاسبة، فهذا يتطلب أن تتطور المحاسبة لتواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية، وأن تعمل على توفير معلومات المالية المفيدة والمتكاملة والتي يمكن الاعتماد عليها في بناء مشاريع اقتصادية قوية تفي باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية (رمو وسعيد، 2013: 467). وعليه فان نقص المعلومات والتي تتمثل بعدم توافر معلومات موثوقة لها عدد من الآثار السلبية على جهود التنمية ومنها (Mirghani,

أن المحاسبة تعد إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساعد في عملية قياس النمو والإزدهار الإقتصادي لأية دولة، وأن أساليب وطرق الممارسات المحاسبية تختلف من إقتصاد إلى آخر، كذلك يلاحظ وجود اختلافات في التطبيق فيما بين الدول ذات الاقتصاد الحروالاقتصاد المخطط، لذا من الضروري إختيار الطرق و الممارسات المحاسبية التي تتفق مع المفاهيم الاقتصادية لكي يتم الحصول على مساهمة جدية وسريعة في نمو وإزدهار تلك الدولة (احمد، 1982: 218).

وعليه فإن تبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة في جميع أنحاء العالم يلقى دعما كبيرا من قبل الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية المتخصصة، إذ يعد استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية من شأنه أن يحقق لمتخذي القرارات في أسواق المال القابلية على مقارنة المعلومات المحاسبية على مستويات كبيرة وواسعة، إذ أن تطبيق هذه المعايير بطريقة دقيقة ومتناسقة من شأنه التأثير الإيجابي على أسواق رأس المال، وبالتالي فإنه يؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وتخفيض تكلفة رأس المال وتحسين تدفق رؤوس الأموال عن طريق الإستثمار الأجنبي Daske et al., 2008: 1085- (1142). وبالمقابل تؤدي أيضا العديد من العوامل البيئية والمؤسسية مثل النظم القانونية ،وآليات الحوكمة ،وقوى السوق من حيث رأس المال وترتيبات التمويل وهيكل الملكية ،وغيرها من العوامل دورا مهما في التأثير على فاعلية IFRSs ودورهُ في رفع مستويات التنمية الاقتصادية (Brüggemann et al.,2013 :37-1). كما يؤكد مناصري تبني IFRSs إلى تحقيق مزايا أخرى تسهم في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية، تتمثل في زيادة الشفافية و الإفصاح، وزيادة جودة العمل المحاسبي، وتعزيز إمكانية المقارنة، مما يساعد في تمهيد الطريق لزيادة السيولة وخفض تكلفة رأس المال (Barth, 2014:1579- (Florou & Kosi,2015:103)،(Steven,2016: 5-8) 1607).

لذا فقد احتل موضوع علاقة تبني IFRSs بفاعلية الاقتصاد العالمي والاستثمار الأجنبي وكفاءة أسواق رأس المال أهم النقاشات العالمية خلال 20 سنة الأخيرة،إذ يمكن اعتبار مسائل مثل تخفيض تكلفة رأس المال، كفاءة الأسواق المالية، الاستثمار الدولي، النمو الاقتصادي ، التعليم والتكنولوجيا، أحد أبرز دوافع الحراك الدولي نحو تطبيق IFRSs، وربما قد تكون هذه الدوافع أكثر إلحاحاً في حالة الدول النامية منها كما في الدول المتقدمة. كما تثار عدة تساؤلات بشأن تأثير IFRSs على أسواق الاستثمار والادخار والاستهلاك، وما إذا كان الانفتاح التجاري يفرض تبني IFRSs، فضلا عن علاقة شفافية التقارير المالية بالنمو وتوزيع الثروة، ومن هم المستفيدون من تبني IFRSs؟ فالسؤال الحقيقي هو كيفية قياس تغيرات السياسات الكلية في ظل تبني IFRSs؟ وهذه تشير بوضوح إلى أن تبني IFRSs قد اسهم في نشوء طروحات اقتصادية هائلة على اعتبار أن هدف واضعي المعايير هو عملية إحلاليه وليس مجرد توفير قواعد محاسبية بديلة (Othman & Kossentini, 2015 :75)، (Peter, 2011:239& Stuart). ومن جانبه فقد حدد (Feng et al., 2010:6) ثلاثة أدوار اقتصادية لـ IFRSsوهي: (1) كفاءة الاستثمار: المشاريع الجيدة مقابل السيئة ، (2) التعرف على الخسائر في وقت مبكر وحوكمة الأداء ، (3) تخفيض تكلفة رأس المال واندماج الوحدات

والتكامل الاقتصادي الدولي . بينما يرى (Hail et al., 2009:12) بأنه في حالة ما إذا كانت هناك أي آثار اقتصادية لـIFRSs فإنها تنشأ من جانبين: (1)إعادة توزيع الثروة بين الوحدات (الدولية مقابل المحلية، والكبيرة مقابل الصغيرة) ، (2) التنافسية الدولية. فيما يرى (Brüggemann et al. 2013:6) بان الآثار الاقتصادية لـ IFRSs تنشأ من أهميتها في الجوانب الآتية: (1) إصدار التقارير التنافسية، (2) توزيع مخاطر السوق ، (3) محاربة الفساد ، (4) اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة

بينما يشير(De George et al, 2016 :889) إلى دورها الفاعل في تخفيض التحيز الجغرافي للاستثمار الدولي وتحسين الفرص الاستثمارية الأجنبية. وبالتالي فقد أصبحت IFRSs جزء من البنية التحتية المحاسبية التي تساعد الدول على تعزيز النمو لاقتصاداتها (Larson & Kenny, 1996:1-20). وعليه فان تبني IFRSs يؤدي إلى أن تكون معلومات المحاسبية عالية الجودة من خلال تحسين الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهو ما ينعكس أيضا في تحسين إدارة المخاطر، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين سيولة السوق وتوقعات المستثمرين، كما أنها تسهم في توفير مناخ استثماري ملائم أمن يشجع على مشاركة المستثمرين الأجانب في سوق رأس المال المحلي وهو ما ينعكس على تعزيز كفاءة سوق رأس المال، والتي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بشكل كبير; ، (Barth et al, 2008: 467-498. ، (152. , Lambert, et al, (2007; 385-420 (Jermakowicz & Gornik, 2006; 170-196) (

والاتي الشكل (2) الذي يوضح الإطار العام لعلاقة تبني IFRSs بالأبعاد الاقتصادية.

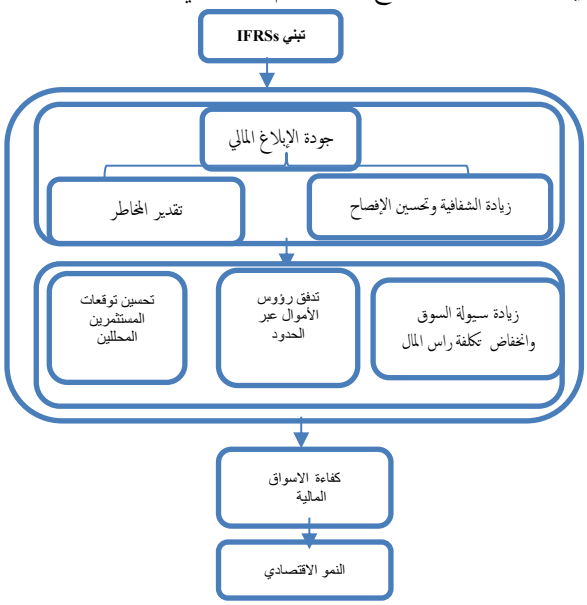

الشكل (2) الذي يوضح الإطار العام لعلاقة تبني IFRSs بالأبعاد الاقتصادية

Source: Lambert et al, 2007: 385-420)(Barth et al, 2008: 467-498.)

;(Ball 2006: 5-27) (Jermakowicz &Gornik, 2006:170-196)

ويوضح الشكل (2) تأثير تبني IFRSs في كفاءة أسواق رأس المال مدعوم بنظرية الترابط بين تطبيق تلك المعايير وكفاءة أسواق رأس المال والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي مدعومة بالأبعاد الاقتصادية لتلك المعايير المتمثلة بـ (تحسين جودة الإبلاغ المالي الشفافية وتحسين الإفصاح ومن ثم وتقدير المخاطر) ومالها من انعكاسات على تحسين التوقعات وزيادة الاستثمارات وانخفاض تكلفة رأس المال وما يترتب عليه من رفع معدلات النمو الاقتصادي

إذ أن وجود نظام فعال يعكس جودة الابلاغ المالي ويعد أمراً رئيسا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، إذ تعد أداة رئيسية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، و المعلومات في اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في الأسواق المالية وبالتالي في كفاءة الإستثمار(Kapellas , 2017 :1-9)(Mohammadi , 2014 :104 -113) (العطار وآخرون ،2017: 145).

وتنعكس أهمية جودة الإبلاغ في ثقة المستثمرين والمتعاملين بكفاءة سوق الأوراق المالية، إذ تتحدد درجة هذه الثقة بناء على نوعية وكمية المعلومات المتاحة لعموم المستثمرين بتكلفة زهيدة ومنفعة كبيرة بشرط أن تعكس هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الجهات المصدرة للورقة المالية وظروف السوق (التميمي و سلام ، 2004 : 132). وأن نجاح سوق الأوراق المالية في تحقيق الكفاءة يتوقف على جودة الإبلاغ ودوره في ضبط حركة سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال توفر قدر كاف من المعلومات الملائمة التي تتصف بالجودة، مما يساعد في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة (& de Frutos Manzano, 2005 :192).

واخيرا يرى الباحثين مما سبق أن IFRSs يؤدي دورا هاما في تطوير وتعزيز التنمية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الشفافية والثقة بالمعلومة المحاسبية التي تعد مصدرا هاما للمعلومات المالية وما يترتب عليه من تحسين جودة الإبلاغ المالي، وكذلك تحسين الوصول إلى رأس المال من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمار (حماية المستثمر، جذب الاستثمارات الأجنبية، تخفيض تكلفة رأس المال، وتقليل المخاطر). وعليه فإن الأطر النظرية والتجريبية قد أكدت على الأدوار الإيجابية لـ تبني IFRSs في رفع معدلات النمو الاقتصادي مما زادت الأهمية والحاجة إليها بشكل كبير وخاصة في الدول النامية لأنها تساهم في زيادة الشفافية والمساءلة في التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المالية المبلغ عنها، وبالتالي تحسين وظائف الوحدات وزيادة تدفق رأس المال والاستثمارات في هذه الدول ومن ثم في رفع كفاءة الأسواق المالية، وبالتالي تطوير الأسواق المالية.

5. الجانب التطبيقي للدراسة:

5-1 مجتمع وعينة الدراسة:

تعد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية هي شركات مجتمع الدراسة والتي بلغت 103 شركة، منها 42 شركة تعمل في قطاع المصارف و2 في قطاع الاتصالات و5 شركات في قطاع التأمين و6 شركات في قطاع الاستثمار المالي و11 شركة في قطاع الخدمات و19 شركة في قطاع الصناعة و 10 شركات في قطاع الفنادق والسياحة وثمانية شركات في قطاع الزراعة" أما عينة الدراسة: فقد تم اختيار عينة عمدية تتناسب وطبيعة متغيرات الدراسة التي ترتبط بشكل أساسي بالشركات التي تتبنى IFRSs إذ بلغ عدد المصارف التي استوفت شروط الدراسة 14 مصرفا من مجموع 42 مصرفا، أي بنسبة 33%. إذ تم استبعاد 28 مصرفا تتضمن (22 مصرفا إسلاميا لعدم تماثلها في تطبيق المعايير المحاسبية، ومصرفان كانا قد تم إدراجهم خلال سنة 2017 وبالتالي عدم شمولها لسنوات مدّة الدراسة، ومصرفان آخران تم استبعادهما لعدم توافر بيانات كاملة لمدّ الدراسة، ومصرفان مدرجان ضمن السوق الثالث وهي منصة غير مفصحة.

5-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات التأثير المباشر تم أستخدام برامج (Evewas12) عن طريق اختبار (Panel Data) لإظهار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

5-3قياس المتغيرات.

5-3-1 المتغير (المستقل) - يبني معايير الإبلاغ المالي الدولية: ويقصد به اختبار مدى

تحقق الهدف من تبني (IFRSs)، والمتمثل في جودة الابلاغ المالي، إذ يرتبط تبني تلك المعايير عالميا بالرغبة في توحيد الممارسات المحاسبية للشركات على المستوى الدولي بهدف تمكين المستثمرين والمستخدمين الآخرين من فهم وتحليل أداء الأسواق المالية بشكل أفضل، لما تتمتع به تلك المعايير من جودة عالية ((Kamath & Desai, 2014) Palea, 2013)، ستسهم في تحسين ورفع مستوى جودة الابلاغ المالي ، وبالتالي في دعم عملية صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (Yurisandi& Puspitasari, Manganaris et al., 2016،2015)،(Dimitropoulos et al., 2013)).

ويعد قطاع المصارف التجارية الخاصة في العراق من القطاعات المتبنية لتلك المعايير وفقا لقرار البنك المركزي العراقي القاضي بإنتقال كافة المصارف العراقية إلى تطبيق تلك المعايير بالأمر المرقم 9\12 في 2016/4/1. لذا سيتم قياس جودة الإبلاغ المالي في هذا القطاع باعتماد نموذج مخصص خسائر القروض PLLs، إذ أكدت العديد من الدراسات دقة النموذج في قياس جودة الابلاغ المالي لقطاع المصارف لما لها من مستحقات كبيرة، وأن مخصصاتها لها تأثير كبير على الأرباح، لذا فإن مخصص خسائر القروض هو بمثابة أداة هامة لإدارة الأرباح في القطاع المصرفي (Sun & Rath ,2010) (126: 2000, McNichols) ، لذا يعد هذا النموذج من أحدث النماذج وأكثرها قدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح ، إذ يقوم نموذج PLLs على قياس جودة الإبلاغ المالي من خلال الكشف عن مدى ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية للمصارف، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية الآتية (Ahmed et al., 2014:54):

$$NDLLP_{it}= \alpha_0+ \alpha_1 NPL_{it-1} + \alpha_2 \blacktriangle NPL_{it}+ \alpha_3 \blacktriangle TL_{it} + \varepsilon_{it}$$

إذ أن:

$NDLLP_{i,t}$:"Non-Discretionary Loan Loss Provisions" : التقديرات غير الاختيارية لمخصصات خسائر القروض، والتي يتم حسابها بقسمة مخصص خسائر القروض في نهاية السنة المالية على إجمالي القروض في بداية السنة المالية.

$NPL_{i,t}$: "Non-Performing Loan-القروض غير المحصلة " القروض المتعثرة "، ويحسب هذا المعدل من خلال قسمة الديون غير المحصلة في بداية السنة المالية على إجمالي القروض في بداية السنة المالية.

$\blacktriangle NPL_{i,t}$ التغير في القروض غير المحصلة، ويحسب من خلال الفرق بين القروض غير المحصلة في نهاية السنة المالية والقروض غير المحصلة في بداية السنة المالية، مع قسمة الفرق على رصيد إجمالي القروض في بداية السنة المالية الحالية.

$\blacktriangle TL_{it}$ التغير في إجمالي القروض، ويحسب من خلال الفرق بين إجمالي القروض في نهاية السنة المالية وإجمالي القروض في بداية السنة المالية، مع قسمة الفرق على رصيد القروض في بداية السنة المالية.

$E_{i,t}$الخطأ العشوائي لدالة الانحدار.

ويشتمل النموذج بصفة عامة على *المكونات الاختيارية وغير الاختيارية* لمخصصات خسائر القروض، إذ أن المتغيرات المفسرة الواردة بالنموذج مسؤولة عن المكونات غير الاختيارية، بينما المتغيرات الأخرى غير المفسرة والمنعكسة في بواقي دالة الإنحدار تمثل المكونات الاختيارية DLLP، وعليه فإن ارتفاع قيمة لـ |DLLP| تعني أن هناك ارتفاعًا في ممارسة إدارة الأرباح (سعادة ، 2021 : 271-320)، إذ حددت الدراسات بأن خسائر القروض هي أحد الأسباب الرئيسة للأزمات المالية لما لها من تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركات وبالتالي على الأرباح المعلنة (Chang et al., 2011 : 9-20)، (Mohammad et al., 2015:46-56)؛ نظرًا لأن المخصص هو نتيجة لتقييم المدراء للخسارة المحتملة في حالة فشل المقترض في سداد إلتزاماته عند استحقاقها، فالمخصص مكون من جزأين: الأجزاء غير الاختيارية والأجزاء الاختيارية ، فالأجزاء غير الاختيارية هي ناتجة عن القروض غير العاملة أو المتعثرة، والتي تجاوز موعد استحقاقها أكثر من 90 يومًا، في حين أن الجزء الاختياري يمثل تلك الاستحقاقات التي تعتمد إلى حد كبير على قرارات المدراء(Grey & Clarke, 2004 :40). إذ يشمل النموذج PLLs المعتمد على المكونات غير الاختيارية NDLLP والمكونات الاختيارية DLLP في تقدير المخصص، إذ أن المتغيرات المفسرة والواردة في النموذج مسؤولة عن المكونات غير الاختيارية، بينما المتغيرات الأخرى غير المفسرة والمنعكسة في بواقي دالة الانحدار تمثل المكونات الاختيارية، لذا فكلما ارتفع /DLLP / بالقيمة المطلقة كلما دل ذلك على ممارسة إدارة الأرباح من قبل المصرف. والملحق (1) يوضح نتائج قيم مكونات مخصص خسائر القروض الاختيارية. أن البواقي في نموذج PLLs تمثل مكونات مخصص خسائر القروض الاختيارية، والتي كانت بأعلى وسط حسابي في مصرف الموصل بمقدار (0.06545) كقيمة مطلقة وبانحراف معياري منخفض (3%)، في حين كان أقل وسط حسابي لمصرف سومر التجاري بمقدار (0.00795) كقيمة مطلقة وبإنحراف معياري منخفض بلغ (0.5%). ويتبين من خلال الخصائص الإحصائية لبواقي النموذج بأن عناصر النموذج PLLs المستخدمة تسهم بشكل فعال في تشكيل النموذج، والذي يتضح من خلال قيم الانحراف المعياري المنخفضة التي تعني أن القيم قريبة من وسطها الحسابي.

فيما يتعلق بقياس وتقييم جودة الإبلاغ المالي على مستوى القطاع كوحدة متكاملة وذلك من خلال علاقة التأثير لثلاثة من المتغيرات المستقلة في التقديرات غير الاختيارية والمكونة منها نموذج PLLs ،فان معامل التحديد $R2$ 86.2 % وأن مستوى القدرة التفسيرية العالية لدالة الإنحدار تعني أن المتغيرات الثلاثة المستقلة يفسرون حوالى 86.4 % من التغير إجمالي مخصص خسائر غير الاختيارية NDLLP والمتبقي تمثل مخصص خسائر القروض الاختياريةDLLP كمؤشر عكسي لجودة الإبلاغ المالي،وهذا يعني عدم وجود مساحة حرية في تقدير مخصص خسائر القروض الاختيارية من خلال ممارسات عمدية.وكما في جدول(1):

جدول(1)

Periods included: 5

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.172303	0.072715	2.369571	0.0218
X2	0.179383	0.064331	2.788422	0.0075
X3	0.064355	0.008550	7.526523	0.0000
C	0.109098	0.015566	7.008813	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)- Period fixed (dummy variables)

Root MSE	0.049237	R-squared	0.862481
Mean dependent var	0.155287	Adjusted R-squared	0.806351
S.D. dependent var	0.133732	S.E. of regression	0.058849
Akaike info criterion	-2.584345	Sum squared resid	0.169699
Schwarz criterion	-1.909796	Log likelihood	111.4521
Hannan-Quinn criter.	-2.316406	F-statistic	15.36572
Durbin-Watson stat	1.696175	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : نتائج التحليل باستخدام برنامج برنامجEviews

5-3-2. المتغير(التابع) - التنمية الاقتصادية: تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد ، وتعد الأسواق المالية الكفؤة أحد أبرز تلك التغيرات في النظم الاقتصادية الحرة ولذلك تعد أحد أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية ، إذ تؤدي دورا مهما في توفير الأموال اللازمة للبدء بالمشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، مما يكون له دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و تعد بمثابة قناة تنتقل عبرها الأموال الفائضة من المدخرين إلى المستثمرين، وأن السوق الكفؤة هي التي تعكس أسعار الأوراق المالية فيها بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة (الجعفري والبطاط، 2019 : 203) ، (دبي و منيرة، 2021 : 123- 140) . ويمكن قياس كفاءة السوق من خلال عدد من المؤشرات التالية (Chipaumire 2014 , & Ngirande) ، (زبدة ، 2022)، :

أ. القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي(MV/ GDP): يطلق على القيمة السوقية برسملة السوق المالي، وهي تمثل قيمة أسهم الشركات فيما يتعلق بالسعر الحالي للسوق، وتعد القيمة السوقية مؤشرا جيدا لقياس حجم السوق إلى الاقتصاد عند أخذ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تعكس مدى إسهام السوق في الناتج المحلي الإجمالي من خلال قيمتها السوقية، فان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على مدى قدرة السوق على تنويع المخاطر وتعبئة المدخرات اللازمة للاستثمار مما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ب. حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي (TV/ GDP) : ويقصد بحجم التداول قيمة ما يتم تداوله من أسهم في سوق الأوراق المالية بمختلف الأسعار خلال مدَّة زمنية معينة. ويعد مؤشرا جيدا لقياس مستوى نشاط السوق. كما يعد مؤشرا جيدا لقياس سيولة سوق الأوراق المالية عند أخذ نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع سيولة السوق ونشاط السوق.

ت. معدل الدوران TRN: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات تداول الورقة المالية في السنة، وتدل القيمة المرتفعة لمعدل الدوران على انخفاض تكاليف المعاملات، كما تدل على التدفق الحر للمعلومات وسرعة استيعابها من قبل الأسعار في تحقيق الاستقرار والمحافظة على استمرارية السوق وعمقه وهو ما يعكس كفاءة ألاسواق المالية. كما يعد أحد معايير المفاضلة بين الأسواق المختلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب التي تحقق معدلات دوران مرتفع مقارنة مع مثيلاتها من الأسواق أو القطاعات الأخرى.

ث. معدل عدد العقود المنفذة: تمثل العقود المنفذة الحجم المالي للتداول الذي تم خلال السنة، إذ أن قيام المستثمرين بإبرام عقود البيع والشراء للأسهم يعتمد بشكل أساسي على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وبالتالي فان ارتفاع معدل العقود تعني بان هناك أقبال من المستثمرين لإبرام عقود من خلال ما يتوار لهم من معلومات تؤثر على زيادة الأقبال وهو ما يترتب عليه من زيادة التدفقات الاستثمارية في السوق وما له من انعكاسات على كفاءة ألاسواق المالية. وسيتم حساب المعدل بقسمة عدد العقود المنفذة على مستوى القطاع إلى أجمالي العقود المنفذة على مستوى السوق ككل للوصول إلى معدل عدد العقود لكل قطاع.

ج. معدل عدد الأسهم المتداولة: تعبر الأسهم المتداولة عن الجزء من الأسهم المدرجة التي يتعامل بها في البيع والشراء في السوق، ويبين مدى التوسع في السوق. وسيتم حساب المعدل بقسمة عدد الأسهم المتداولة على مستوى القطاع إلى أجمالي عدد الأسهم المتداولة على مستوى السوق ككل للوصول إلى معدل عدد الأسهم المتداولة لكل قطاع.

ح. معدل عدد الشركات المتداولة: يوضع مدى جاذبية السوق للمستثمرين الجدد، ويبين مدى التوسع في السوق، وسيتم حساب المعدل بقسمة عدد الشركات المتداولة على مستوى القطاع إلى أجمالي عدد الشركات المتداولة على مستوى السوق ككل للوصول إلى معدل عدد الشركات المتداولة لكل قطاع.

خ. معدل عدد الشركات المدرجة: يقصد به عدد الشركات المدرجة في السوق المالي ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم السوق.

د. معدل عدد أيام التداول: يشير مؤشر إلى مدى مساهمة كل قطاع في عدد أيام التداول والمساهمة في عمق السوق وسيولته.

ذ. معدل صافي الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تم في هذه الخطوة الحصول على مدى مساهمة كل قطاع في حجم أو رسملة السوق من خلال قسمة صافي الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي(MV/ GDP)،ويتم الوصل إلى صافي الاستثمار الأجنبي من خلال عدد الأسهم المشتراة من المستثمر الأجنبي مطروحا منه عدد الأسهم المباعة من المستثمر الأجنبي. يتناول المحور تقييم مدى مساهمة كل قطاع في رفع كفاءة السوق من خلال استخراج متوسط القطاع من جميع المؤشرات على مستوى القطاع والسنة ، وكما موضح في ملحق (2) ، يتضح من ملحق (2) أن المتوسط العام لجميع المؤشرات لقطاع المصارف بلغ (0.0639) وهو أعلى متوسط بين قطاعات السوق، وبالتالي يعد أكثر القطاعات مساهمة في تحسين كفاءة السوق، يليه قطاع الاتصالات بمتوسط عام بلغ (0.0526)، ومن ثم القطاع الزراعي، الاستثمار ، الصناعي، التامين، الخدمات ، الفنادق والسياحة، بمتوسط عام (0.0485)، (0.0278)، (0.0266)، (0.0143)، (0.0138) (0.0098) على التوالي. كما نجد بأن المتوسط العام لمعدل دوران الأسهم محليا بلغ (0.0989) وهو أعلى متوسط بين مؤشرات الكفاءة، وبالتالي تعد أكثر المؤشرات في تحسين كفاءة السوق، يليها معدل صافي الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (0.000015181).

5-4. اختبار الفرضية.

بعد الإنتهاء من قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة التي تم عرضها ومناقشتها في الفقرات أعلاه، ولغرض توفير البيانات بشكل مناسب لإختبار الفرضيات تم ترميز متغيرات الدراسة لغرض إدخالها إلى البرامج الإحصائية المستخدمة وكانت نتائج الاختبار والتحليل كالآتي:

اولا :فحص جودة البيانات :بغرض توفير الأرضية المناسبة لاختبار الفرضية تم فحص سلامة البيانات والتأكد من صلاحيتها للاختبار وذلك من خلال التأكد من عدم وجود قيم مفقودة في البيانات واتباعها للتوزيع الطبيعي، فضلاً عن فحص استقراريه سلسلة البيانات عبر الزمن وكالآتي:

1.المتغير المستقل : تبني IFRSs : يوضح الشكل (3) التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الانحدار لمخصص خسائر القروض DLLP وتمثل تلك البواقي متغير التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض DLLP ، والذي يتضح من خلاله أن بواقي النموذج تسلك التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera). ويتضح من معلمات التوزيع الطبيعي بان القيمة المقدرة لمستوى المعنوية لبيانات هذه السلسلة قد بلغت (0.776) وبمقارنتها بمستوى المعنوية الافتراضية (0.05) نجد كذلك اقتراب معامل الإلتواء Skeness من الصفر. وكذلك كان التفرطح Kurtosis موجبا أقل تشتتا وبما يؤيد انتظام الشكل الناقوسي (الجرس) للنموذج،وعلى هذا الأساس فان المعلمات الإحصائية للبواقي جيدة واستوفت معيار التوزيع الطبيعي.

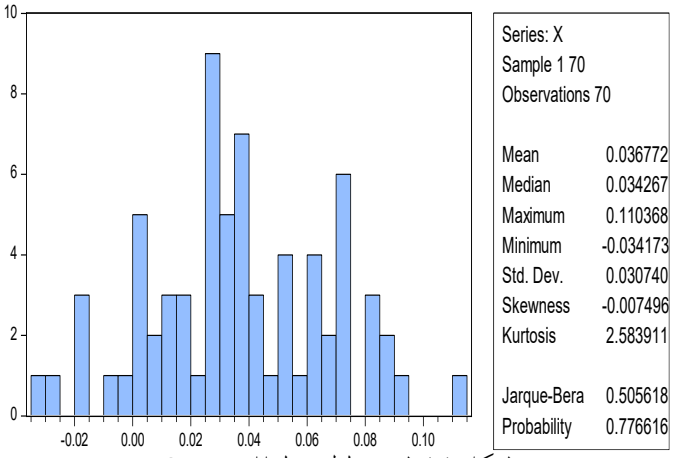

الشكل (3) التوزيع الطبيعي لبيانات متغير IFRS

المصدر : نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews 12

.المتغير التابع: التنمية الاقتصادية- كفاءة السوق المالي ED

يوضح الشكل (4) التوزيع الطبيعي للمؤشرات كفاءة السوق والذي يوضح بان البيانات تسلك التوزيع الطبيعي بدرجة معقولة من خلال استخدام اختبار (Jarque-Bera)، ويتضح من معلمات التوزيع الطبيعي بان القيمة المقدرة لمستوى المعنوية لبيانات هذه السلسلة قد بلغت (0.927) ومقارنتها بمستوى المعنوي الافتراضية (0.05) نجد كذلك اقتراب معامل الالتواء Skeness من الصفر. وكذلك التفرطح Kurtosis موجبا وأقل تشتتا بما يؤيد انتظام الشكل الناقوسي (الجرس) للنموذج، وعلى هذا الأساس فان المعلمات الإحصائية للبيانات جيدة واستوفت معيار التوزيع الطبيعي.

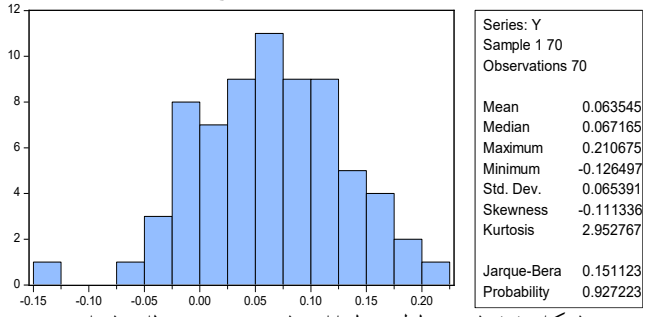

الشكل (4) التوزيع الطبيعي لبيانات لمتغير- ED قطاع المصارف.

المصدر : نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12

اما أختبار استقرار السلاسل (جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات لاختبار جذر الوحدة وقبول الفرضية، أو بمعنى آخر التأكد من أنّ التغير في الزمن لا يحدث تغيراً في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول(2) الاتي:

جدول(2)

اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات

المتغير	القيمة المقدرة t	القيمة الحرجة t عند مستوى المعنوي			السلسلة مستقرة عند	الاحتمالية المقدرة
		%1	%5	%10		
IFRS– قطاع المصارف	7.7297 30	3.530030	2.904848	2.589907	المستوى والثابت	0.0000
ED - قطاع المصارف	8.1330 68	3.528515	2.904198	2.589562	المستوى والثابت	0.0000

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل باستخدام برنامج Eviews v 12

- سلسلة بيانات IFRS : يستدل من نتائج جذر الوحدة لهذه السلسلة إنها كانت مستقرة في خيارات الفروق، إذ جاء هذا الاستدلال مبنيا على القيمة المقدرة (t) لمعيار ديكي فولر الموسع والتي وصلت إلى (-7.729730) والتي جاءت بمستوى أكبر من القيم الحرجة لهذه المعلمة والبالغة (-3.530030)، (-2.904848)، (-2.589907) وضمن مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، وأن قيمة الاحتمالية والمرفقة للاختبارات عند ذلك المستوى كانت (0.000) والتي جاءت أقل من المعنوية الافتراضية (0.05) وهو ما يؤكد بأن سلسلة IFRS وجدت إنها مستقرة في الأجل القصير لكونها لا تتضمن جذر وحدة.

- سلسلة بيانات ED – قطاع المصارف: يستدل من نتائج جذر الوحدة لهذه السلسلة إنها كانت مستقرة في خيارات الفروق، إذ جاء هذا الاستدلال مبنيا على القيمة المقدرة (t) لمعيار ديكي فولر الموسع والتي وصلت إلى (-8.133068) والتي جاءت بمستوى أكبر من القيم الحرجة لهذه المعلمة والبالغة (-3.528515)، (-2.904198)، (-2.589562) وضمن مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، هذا وان قيمة الاحتمالية المرافقة للاختبارات كانت (0.000) والتي جاءت اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05). وهذه النتائج تؤكد ان سلسلة ED – قطاع المصارف وجدت إنها مستقرة في الأجل القصير لكونها لا تتضمن جذر وحدة.

2-4-5 أختبار العلاقة والتاثير للمتغيرات :

يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (3) بأن هناك علاقة ارتباط طردية عالية بقيمة (0.13) بين تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) والتنمية الاقتصادية ED على مستوى قطاع المصارف وبمستوى معنوية (0.0002) وهو اقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05)، وهذا يدل على ان IFRSs ذو ارتباط طردي مع التنمية الاقتصادية على مستوى قطاع المصارف.

جدول (3)

نتائج الارتباط بين متغيري IFRSs و ED على مستوى قطاع المصارف

Sample: 2017 2021

Included observations: 70

		Correlation	Probability
ED	ED	1.000000	-----
IFRSs	ED	3107310.	0.0084
IFRSs	IFRSs	1.000000	-----

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

فيما يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (4) بأن المتغير المستقل تبني IFRSs له تأثير معنوي في المتغير التابع التنمية الاقتصادية (ED)، بمعامل تحديد (R2) بلغ (80%) وبمستوى معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) وهذا يشير إلى أن تبني IFRSs من قبل المصارف يفسر ما نسبته (80%) من التغير في التنمية الاقتصادية والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير مذكورة في نموذج الدراسة. كما يبين الجدول (4) أن قيمة معامل التأثير (coefficient) قد بلغ (0.274023) موجبا، أي أن التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في المتغير المعتمد بمقدار (0.39) وبنفس الاتجاه، وهذا ما أكدته قيمة (f) المحسوبة والبالغة (15.7) وبمعنوية إحصائية بلغت (0.000) وبدرجة حرية (1، 68). مما يؤكد معنوية التأثير للمتغير المستقل (تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية) في المتغير

المعتمد (التنمية الاقتصادية) على مستوى قطاع المصارف. وفي ظل النتائج أعلاه يتم قبول فرضية الدراسة والتي تنص على: " هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في التنمية الاقتصادية على مستوى قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (4)

تأثير متغير IFRS في ED على مستوى قطاع المصارف

Dependent Variable: ED

Sample: 2017 2021

Periods included: 5

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFRS	0.274023	0.162511	1.686188	0.0974
C	0.053279	0.007319	7.279943	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.027550	R-squared		0.800738
Mean dependent var	0.063911	Adjusted R-squared		0.750016
S.D. dependent var	0.062162	S.E. of regression		0.031080
Akaike info criterion	-3.917090	Sum squared resid		0.053128
Schwarz criterion	-3.435270	Log likelihood		152.0982
Hannan-Quinn criter.	-3.725705	F-statistic		15.78699
Durbin-Watson stat	1.803059	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر:من نتائج التحليل الإحصائي بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

6-الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات: يتناول المحور عرض أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها في ضوء نتائج التأطير النظري لمتغيرات البحث والعلاقة بين تلك المتغيرات وكالآتي:

6-1-1.استنتاجات الدراسة النظرية

1. إن تحقيق التنمية في مختلف المجالات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية) ترتكز على مجموعة من الشروط، وان اقتصاد السوق واحد منها، أي أن دفع عجلة النمو تحتاج إلى معايير أخرى يجب توافرها كوجود بنية تحتية متينة، إضافة إلى أموال ضخمة وإطارات مؤهلة.

2. ان النظام المحاسبي يلعب دورًا حيويًا في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة المعلومات المالية بدور هام وفعال في عملية اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

3. تقوم المحاسبة بالمساعدة في عمليات مراقبة ومتابعة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية من أجل إجراء التغيرات الضرورية عليها والاستمرار في تنفيذها، كما تقوم بتوفير المعلومات التي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

4. هناك علاقة بين IFRSs ودوافع الحراك الدولي نحو تطبيق IFRSs مثل تخفيض تكلفة رأس المال، كفاءة الأسواق المالية، الاستثمار الدولي، التنمية المحلية، التعليم والتكنولوجيا، شفافية التقارير المالية ، وحوكمة الشركات و توزيع مخاطر السوق ، وربما قد تكون هذه الدوافع أكثر إلحاحاً في حالة الدول النامية منها كما في الدولة المتقدمة.

5. يؤدي السوق المالي دورا مهما في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي رفع معدلات التنمية الاقتصادية بسب العلاقة القوية بين أسواق المال والتنمية.

6. هناك علاقة بين تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية والأبعاد الاقتصادية ومنها:

أ. ان تبني IFRSs التي تعد مصدرا هاما لتعزيز الشفافية والمساءلة ما يسهم بالتالي في تعزيز التنمية الاقتصادية

ب. ان الإلتزام التام بتطبيق IFRSs يحقق نقلة نوعية في الإفصاح عن المخاطر لرفع مستوى الثقة بقرارات الإدارة بما يساهم في زيادة فرص النجاح والتوسع للشركات ما يسهم بالتالي في تعزيز التنمية الاقتصادية

ت. أن تأثير الـ IFRSs على تحسين توقعات المحللين يتم من خلال ثلاثة عناصر تتمثل في (جودة التقارير المالية وزيادة القابلية للمقارنة والفرص المتاحة للمديرين لتلبية توقعات المحللين،إذ أن التحول لـ IFRSs يحسن من المقارنة وجودة التقارير المالية لجميع فئات المحللين وأظهرت تحسنا في دقة توقعات المحللين بعد تطبيق تلك المعايير.

ث. ان تطبيق الـ IFRSs على المستوى الدولي يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقق تكامل أفضل لأسواق رأس المال، إذ أن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول يزيد من الحواجز بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

ج.أن الغرض من تطبيق (IFRSs) هو لتخفيض تكلفة رأس المال، ورفع كفاءته، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة التدفقات النقدية للبورصة والقرارات الاستثمارية داخل الشركات ما يترتب عليه من فاعلية في أسواق المال وانعكاسات ذلك في الرفاهية الاقتصادية.

6-1-2.استنتاجات الدراسة التطبيقية

يتناول المحور عرض أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل لها في ضوء نتائج تقييم متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وكالآتي:

1. تشير نتائج الدراسة التطبيقية الى وجود علاقة وتأثير إيجابي وقوي ومعنوي لتبني IFRSs في التنمية الاقتصادية على مستوى قطاع المصارف لسوق العراق للأوراق المالية.

2. هناك دور إيجابي بالغ الأهمية لقطاع المصارف المتبني لـ IFRSs في استقطاب المستثمر الأجنبي وذلك من خلال:

أ. ان معدل صافي استثمار اجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف المتبني لـ IFRSs كان أعلى معدل من بين قطاعات السوق الأخرى.

ب. ان معدل قيمة الأسهم المتداولة أجنبيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف المتبني لـ IFRSs كان أعلى معدل من بين قطاعات السوق ويعد من أكثر القطاعات مساهمة في جذب المستثمرين.

ت. إن معدل دوران الأسهم أجنبيا لقطاع المصارف المتبني لـ IFRSs كان أعلى معدل من بين قطاعات السوق وبالتالي يعد أكثر القطاعات مساهمة في استقطاب المستثمر الأجنبي من خلال تخفيض تكاليف المعاملات وسرعة التدفق الحر للمعلومات.

ث. إن متوسط معدل العقود المنفذة لقطاع المصارف المتبني لـ IFRSs كان أعلى معدل من بين قطاعات السوق وبالتالي يعد من أكثر القطاعات زيادة في أقبال المستثمرين الأجانب لإبرام العقود.

ج.إن معدل قيمة الأسهم المتداولة أجنبيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف المتبني لـIFRSs كان أعلى معدل من بين القطاعات السوق وبالتالي يعد أكثر القطاعات مساهمة في عدد الشركات المتداولة أجنبيا.

3. هناك دور إيجابي وبالغ الأهمية لقطاع المصارف المتبني لـIFRSs في رفع معدلات الناتج المحلي وذلك من خلال الآتي:

أ. إن الوسط الحسابي لمعدل القيم السوقية (الرسملة) إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف وهو أعلى متوسط بين قطاعات السوق كافة، وبالتالي يعد قطاع المصارف من أكثر القطاعات مساهمة في زيادة حجم أو رسملة السوق وكفاءتها وتحسين معدلات النمو.

ب.إن أعلى متوسط لمعدل حجم التداول الى الناتج المحلي الإجمالي كان لقطاع المصارف بالتالي يعد من أكثر القطاعات مساهمة في سيولة السوق ومن ثم رفع كفاءة السوق.

4. إن المتوسط العام لجميع المؤشرات لقطاع المصارف وهو أعلى متوسط بين قطاعات السوق، وبالتالي يعد من أكثر القطاعات مساهمة في تحسين كفاءة السوق، يليه قطاع الاتصالات، ومن ثم القطاع الزراعي، الاستثمار ، الصناعي، التامين، الخدمات ، الفنادق والسياحة على التوالي.

5. في اطار التحليل المقارن بين مؤشرات كفاءة السوق المالي لسوق العراق للأوراق المالية والسوق السعودية للأوراق المالية، كأحد أهم أسواق المال العالمية في المنطقة فإن سوق العراق للأوراق المالية يعاني من انخفاض واضح في الكفاءة مقارنة بالسوق السعودية للأوراق المالية.

6. عدم وجود مساحة حرية كاملة لقطاع المصارف في تقدير مخصص خسائر القروض الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة الإبلاغ المالي وهذا يعني عدم وجود مساحة حرية في تقدير مخصص خسائر القروض الاختيارية،إذ أن معامل التحديد R_2 بلغ 86.2 % وان مستوى القدرة التفسيرية العالية لدالة الانحدار تعني أن المتغيرات الثلاثة المستلقة تفسر حوالى 86.4% من التغير إجمالي في مخصص الخسائر غير الاختيارية NDLLP والمتبقي تمثل مخصص الخسائر الائتمانية الاختيارية DLLP .

2-6. التوصيات :يتناول المحور عرض أبرز التوصيات البحثية في ضوء ما توصلت له الدراسة من استنتاجات نظرية وتطبيقية وهي كالآتي:

1. ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة والمعنيين في مجال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs في البيئة العراقية بالاهتمام بشكل أكبر بموضوع الإلزام بتطبيق هذه المعايير في جميع الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لما تتمتع به من مميزات كبيرة تُسهم بشكل فعال وكفوء في جودة العمل المحاسبي، فضلاً عن متابعة تطبيقها بصورة مستمرة وهذا سينعكس بشكل إيجابي على المستوى الاقتصادي للدولة.

2. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية العراقية بدورها في زيادة نسبة مساهمة سوق العراق للأوراق المالية في النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المالية لدخول السوق العراقي، من خلال تفعيل القوانين والأنظمة المحفزة لتطوير الاستثمارات وتوفير مناخ استثماري وبالتالي زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.

3. الاهتمام باستكمال تهيئة البيئة العراقية والوقوف على مدى قدرة كافة القطاعات في التحول إلى تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في ضوء الاستفادة من تجارب الدول التي اتخذت خطوات جادة في التوافق مع هذه المعايير.

4. بناء منظومة متكاملة للتدريب على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تضم المختصين من الجانب المهني والأكاديمي في البيئة العراقية لتزويد العاملين في القطاعات كافة مهارات التعامل مع تفسيرات والمعالجات لمحاسبية الخاصة بالمعايير الدولية.

5. العمل على إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية للدولة لإزالة التشوهات في ظل محاولات التحول نحو اقتصاد السوق التي تعد تطبيقات IFRSs أحد أدواته المهمة.

6. ضرورة معالجة القصور في مجال نقص المعلومات والإفصاح المالي لزيادة كفاءة السوق المالي وذلك من خلال ضرورة إلزام الشركات بنشر بيانات فصلية ودورية كاملة.

7. ضرورة زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين من خلال إقامة ندوات وورش عمل ودورات تدريبية لتعريفهم بفوائد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) في المصارف ولتعريف المستثمرين بالتصورات المستقبلية لممارسات وانعكاسها على قراراتهم.

المصادر

النشرة الرسمية لهيئة سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017 - 2021).

دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للفترة من (2017 - 2021).

أحمد، إياد عبد الموجود، (1982)، العلاقة بين المحاسبة والنمو الاقتصادي، مجلة الإدارة العامة، العدد 32، المملكة العربية السعودية.

ثابت، حسان ثابت ،سعيداني، محمد السعيد ، بكاي ،أحمد ،(2018)، دور معايير الإبلاغ المالي في التنمية الاقتصادية /دراسة تجربة الجزائر خلال الفترة (2005 -2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 2،المجلد 3، الجزائر.

ثابت، حسان ثابت، ذنون، آلاء عبد الواحد، (2017)، طرق تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية وأثرها في تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، جامعة الموصل، العراق .

الجعفري،هبة عامر عيسى،) 2019) ، الأسواق المالية الكفؤة وأثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية/ دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة.2019-2015، رسالة ماجستير، جامعة البصرة

حماد ، طارق عبد العال.)2006)موسوعة شرح معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع المعايير الامريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية)المجلد 5)الاسكندرية: الدار الجامعية

دبي، منيرة، و بو عبد الله، علي، (2021) ، أثر مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية عمى النمو الاقتصادي - دراسة حالة السعودية (2019-1992)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد (06) العدد.(2)

رمو، وحيد محمود، سعيد، ليث محمد، (2013)، تفعيل دور المعلومات المحاسبية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترشيد قرار المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في ظل القيود المتعددة / دراسة حالة، بحث مقدم لمؤتمر تحديات عمل المنظمات العراقية في ظل متطلبات البنى التحتية والتنمية الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق

زيدة، خالد حسن، (2021)، اثر مؤشرات السوق المالي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على بورصة فلسطين ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية الجامعة، المجلد 7 ،العدد 17 .

سعاد، بورويسة، (2010) ،أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية/ دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولية قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،أطروحة دكتوراه ، الجزائر.

سلمان ، عامر محمد ، جاري، احمد سعد ، (2017) ، توافق البيئة العراقية مع معايير IFRS وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المؤتمر العلمي والمهني الاول للجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، الجامعة المستنصرية.

شاهين، عبد الحليم، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي ، سلسلة الدراسات التنموية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط

العبد الله, رياض, & الججاوي. (2005). الأبعاد الاقتصادية للمعايير المحاسبية ودورها في قياس وتوزيع الثروة للمجتمع. Arab Journal of Administration, 25(2).

العطار، حيدر عباس ، الشيخ ،علي ناظم ، ممرج ، باسم محمد، (2017)، اثر جودة المعلومات

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v9n2y2026.pp71-83

المحاسبية والافصاح المالي للقوائم في تفعيل المحتوى الاعلامي للتقارير المالي للشركات/ دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ،جامعة المثنى

القريشي، محمد صالح تركي، (2010) ، علم الاقتصاد التنمية ، دار الثراء للنشر والتوزيع ، الأردن

ياسين ، حفصي بونعو، خير الدين، بلحمري، (2019)، قياس كفاءة سوق الأوراق المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية للسوق المالي ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10 ، العدد3 .

Ahmed. Sultan .(2014). To Study The Adoption Of International Accounting and Auditing Standards On Improving Corporate Governance Effectiveness in Yemeni Banks: Field Study. PhD Dissertation. BAMU. Aurangabad. India.

Aqel, S. (2012). The IASB and FASB convergence process: Current developments. Acta Universitatis Danubius. Œconomica, 8(2).

Barth, M. E. (2014). Measurement in financial reporting: The need for concepts. Accounting horizons, 28(2

Barth, M. E., Schipper, K. (2008). Financial reporting transparency. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 23(2).

Brüggemann, U., Hitz, J. M., Sellhorn, T. (2013). Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption: A review of extant evidence and suggestions for future research. European accounting review, 22(1).

Brüggemann, U., Hitz, J. M., Sellhorn, T. (2013). Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption: A review of extant evidence and suggestions for future research. European accounting review, 22(1).

Chang, C. C., Landis, M., & Yu, S. C. (2011). Investing in accounting: A call for professional involvement in higher education. American Journal of Business Education

Chipaumire, G., Ngirande, H. (2014). How stock market liquidity impact economic growth in South Africa. Journal of Economics, 5.(2)

Daske, H., Hail, L., Leuz, C., Verdi, R. (2008). Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. Journal of accounting research, 46(5).

De George, E. T., Li, X., Shivakumar, L. (2016). A review of the IFRS adoption literature. Review of accounting studies, 21

de Frutos, M. Á., Manzano, C. (2005). Trade disclosure and price dispersion. Journal of Financial Markets, 8(2).

Dimitropoulos, P. E., Asteriou, D., Kousenidis, D., Leventis, S. (2013). The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece. Advances in Accounting, 29(1).

Feng Li, Nemit O. Shroff, 2010" Financial Reporting Quality and Economic Growth", , Available atSSRN: https://ssrn.com/abstract=1265331

Florou, A., Kosi, U. (2015). Does mandatory IFRS adoption facilitate debt financing?. Review of Accounting Studies, 20.

Gray, R.P. Clarke, F.L. (2004). A Methodology for calculating the allowance for loan losses in commercial banks"ABACUS, 40 (3).

Gu, S., & Prah, G. J. (2020). The effect of International Financial Reporting Standards on the association between foreign direct investment and economic growth: Evidence from selected countries in Africa. Journal of Accounting, Business and Finance Research, 8(1), 21-29.

Hail, L., Leuz, C., Wysocki, P. D. (2009). Global accounting convergence and the potential adoption of IFRS by the United States: An analysis of economic and policy factors. Available at SSRN 1357331.

Hakim Ben Othman, Anas Kossentini, " IFRS adoption strategies and theories of economic development", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol 05, n° 01, 2015, p 75

Hakim Ben Othman, Anas Kossentini, " IFRS adoption strategies and theories of economic development", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol 05, n° 01, 2015, p 75

Haller, A. P. (2012). Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge. Economy Transdisciplinarity Cognition, 15(1).

Jermakowicz, E. K., & Gornik-Tomaszewski, S. (2006). Implementing IFRS from the perspective of EU publicly traded companies. Journal of international accounting, auditing and taxation, 15(2), 170-196

Kamath, R., Desai, R.(2014). The impact of IFRS adoption on the financial activities of companies in India: An empirical study. IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, 13(3)

Kapellas, K., Siougle, G. (2017). Financial reporting practices and investment decisions: A review of the literature. Industrial Engineering & Management, 6(04).

Lambert, R., Leuz, C.,Verrecchia, R. E. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. Journal of accounting research, 45.(2)

Lambert, R., Leuz, C.,Verrecchia, R. E. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. Journal of accounting research, 45(2).

Larson, R. K., Kenny, S. Y. (1996). Accounting standard-setting strategies and theories of economic development: implications for the adoption of international accounting standards. Advances in International Accounting,

Manganaris, P., Spathis, C., Dasilas, A. (2016). How institutional factors and IFRS affect the value relevance of conservative and non-conservative banks. Journal of Applied Accounting Research, (17)

McNichols, M. F. (2000). Research design issues in earnings management studies. Journal of accounting and public policy, 19(4-5).

Michael E. Bradbury, Laura B. Schröder, 2012The content of accounting standards: Principles versus rules22, The British Accounting Review, No.44.

Mohammad rezaei, F., Mohd-Saleh, N., Banimahd, B. (2015). The effects of mandatory IFRS adoption: A review of evidence based on accounting standard setting criteria. International Journal of Disclosure and Governance, 12(1).

Mohammadi, S. M. (2014). The relationship between financial reporting quality and investment efficiency in Tehran stock exchange. International Journal of Academic Research in Business and Social ciences, 4(6).

Nandakumar Ankarath , T.P. GhoshKalpesh J. Mehta, Yass A. (2010). Alkafa Understanding Fundamentals IFRS. John Wiley & Sons .Inc. New Jersey

Nelson, M. W., (2003), Behavioral evidence on the effects of principles-and rules-based standards. Available at SSRN 360441

Özcan, A. (2016). Assessing the effects of IFRS adoption on economic growth: a cross country study. Artvin Çoruh Üniversitesi Uluslararası Sosyal Bilimler Dergisi, 2(2), 65-80

Palea, V. (2013). IAS/IFRS and financial reporting quality: lessons from the European experience. China Journal of Accounting Research, 6(4).

Raffournier, B. (2007). Les oppositions françaises à l'adoption des IFRS: examen critique et tentative d'explication. Comptabilité-Contrôle-Audit, 13(3).

Steven Cahan, (2106), "Consequences of IFRS for capital markets, managers, auditors and standard-setters: an introduction", Accounting & Finance, Volume 56, Issue 1, pp. 5-8

Stuart McLeay, Peter F. Pope .(2011).The European IFRS Experiment: Objectives, Research Challenges and Some Early Evidence. Accounting and Business Research. Vol 41.

Sun, L., Rath, S. (2010). Earnings management research: a review of contemporary research methods. Global Review of accounting and Finance, 1(1).

Yurisandi, T., Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 211

Zeff, S. A. (2012). The evolution of the IASC into the IASB, and the challenges it faces. The accounting review, 87(3).

الملاحق:

https://drive.google.com/file/d/1EwiFOxNpxBzwm0k9NcY41bLPKcnOx9t7/view?usp=sharing

رۆلا پەڕاندنا استانداردێن راپۆرتکرنا دارایی یا ناڤنەتەوەیی د پێشڤەبرنا پێشکەفتنا ئابۆری دە؛ لێکۆلینەکا سەپاندی سەر نموونەیەک ژ بانکێن کو د بۆرسەیا ئیراقێ دە هاتینە ناڤنیشانکرن

پوخته:

ئارمانج ژ ڤەکۆلینێ هەلسەنگاندن وشرۆڤەکرنا رۆلێ پەیرەوکرنا IFRSs بۆ بەهێزکرنا گەشەپێدانا ئابوری وب مەرەما بەهێز ئارمانجا ڤەکۆلینێ وهەروەسا گرنگی ب ریکا جێبەجێکاری دایە ل سەر هەلسەنگاندن و شرۆڤەکرنا چەندایا بیرکاری، هەروەسا گرنگیدان ل سەر لیستێن دارایێن سالانە ووەرگرتنا یەکەیەکێ ژ بەنکێن بازرگانی ئەوێن ناڤێن وان د بازارێ کاغەزێن دارایێن عێراقیدا هاتی، زێدەباری بەلاڤوکێن فەرمیێن بازاری د ماوێ (2017 – 2021) یەکەیێن ڤەکۆلینێ هاتینە وەرگرتن ژ (14) بەنك وکومپانیێن ناڤێن وان هاتین د بازاریدا وتاقیکرنا بیردۆزێن ڤەکۆلینێ رێبازا ئاماری هاتیە بکارئینان، پاشی تاقیکرنا پەیوەندیێن بکارئینانا پرۆگرامێ (Eveiws)، دامەزراندنا ئەوا هاتیە پێکێشکرن، ڤەکۆلین گەهشتیە چەندین دەرئەنجامان وگرنگترینێ وان هەبوونا پەیوەندی وکارتێکرنا ناڤەرۆکێ ل سەر پەیرەوکرنا IFRSs د گەشەپێدانا ئابوریدا د ژینگەها عێراقیدا. هەروەسا ڤەکۆلینێ چەندین پێشنیار پێشکێشکرینە وگرنگترینێ وان گرنگی یا پێرابوونا جمێن پیشەی رێکخراوا پیشەی یا ژمێریاری د عێراقیدا وگرنگیدان ب شێوەیەکێ مەزنتر ب بابەتێ پێگیریا پەیرەوکرنا (IFRSs) د هەمی وان کومپانیێن هاتین د بازارێ کاغەزێن دارایێن عێراقیدا ود کەرتێن جوْدا دا، ژ گەلەك ساخلەتان پێکدهێت وهاریکارە ب شێوەیەکێ چالاك بۆ کوالێتیا کارێ ژمێریاری، زێدەباری چەڤدێریکرن وپەیرەوکرنا ب شێوەیەکێ بەردەوام وئەڤ چەندە رەنگڤەدانەکا ئەرێنی ل سەر ئاستێ ئابوریْ وەلاتی دکەت.

کلیلکا پەیڤان: شەنگستێن ئاگەهیێن دارای یا نێڤدەولەتی، گەشەپێدانا ئابوری، بازارا عێراقێ یا پەیولێن بەهادەر (ISX)، کارامەیا بازارا دارایی، بە نك.

The Role of Adopting International Financial Reporting Standards in Promoting Economic Development; An Applied Study in a Sample of Banks Listed on The Iraq Stock Exchange

Abstract

This study aims to evaluates and examines the role of adopting IFRSs in enhancing the economic development. To Promoting the objectives of this study, an applied method approach based on quantitative and mathematical evaluation and analysis of the variables depending on the annual financial statements of the following: an intentional sample of commercial banks listed in the Iraqi Securities Market and official market bulletins from 2017 to 2021. The study sample consisted of 14 banks listed in the market. Moreover, to examine the hypotheses of the study, the inferential statistical method was used; Eviews program to examine the direct relationship between the variables. Based on the above, the study reached a set of conclusions, the most prominent of which was the existence of a relationship and a significant impact of adopting IFRSs in economic development in the context of Iraq. The study reached a set of recommendations. The most prominent recommendation is the need for professional regulators of the accounting profession in Iraq to pay more attention to the application of IFRSs in all companies listed in the Iraq Securities Market and various sectors. This is due to the great advantages that contribute effectively and efficiently to the quality of accounting work, in addition to the ongoing bases follow-up on its implementation, and this will be reflected positively on the level of the economy of the country.

KEYWORD: International Financial Reporting Standards .Economic Development. Iraq Stock Exchange (ISX), Financial Market Efficiency, Banks